

**نظام المؤسسة العامة للخطوط
الجوية العربية السعودية
١٣٨٥ هـ**

الرقم : م / ٢٤

التاريخ : ١٨ / ٧ / ١٤٣٥ هـ

بسم الله تعالى :

نحن فيصل بن عبد العزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بعد الاطلاع على المادتين (١٩ و ٢٠) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر

بالمرسوم الملكي رقم (٢٨) وتاريخ ١٠ / ١٠ / ١٣٧٧ هـ

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٩٢) وتاريخ ١٦ / ٧ / ١٤٣٥ هـ

رسمنا بهذا رسمآه :

اولا : - الموافقة على نظام المؤسسة العامة للمخطوطات الجهة العربية السعودية

بالمادة المرافقة لهذا .

ثانيا : - على نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران تكليف مرسومنا هذا .



١٢٨٥/٧/١٦ رقم ١٢٨٥/٧/١٦

ان مجلس الوزراء

بعد اطلاعه على الخطاب المرفوع من سمو وزير الدفاع والطيران المرفوع بخطاب د يوان التراسية رقم ١٢٨٥/٧/١٦ في ١٢٨٥/٧/١٦ المتضمن انه قد صدر قرار مجلس الوزراء رقم ٢٢٥ في ١٢٨٥/٧/١٦ في ١٢٨٥/٧/١٦ الملحق اليه الثاني بحل مجلس ادارة مؤسسة الخطوط الجوية السعودية . وهو يقرر في ترشيح اشخاص من رجال الاعمال معتد عليهم في المشاركة في التسيير مستوى مؤسسة الخطوط الجوية السعودية . وبمقتضى تفكير استقر الرأي على ترشيح الاشخاص الاتية اسماؤهم من يتولى فهم الاغلاس والامانة وهم :-

- ١ - الشيخ سعد الموسى
- ٢ - الشيخ وهيب بن زهر
- ٣ - الشيخ سليمان العليان

هذا بالاقتضاء الى وكلاء السجلات والمصرف العام على سبيل الطيران وقد ير عام الوزارة . وللمتابعة والمواظبة على ترشيح المذكورين حتى يمكن مباشرة عملهم قبل موسم الحج .
وطاقتهم من ان يهدهم التسمية قد اعاد النظر في موضع نظام المؤسسة العامر بهذا الشأن نظرا للتطور الذي حدث في الطيران . وقد ارتأى تعديل هذا النظام بما يتفق والاقدام التي يسمي اليها جلالة الملك المعظم في رفع مستوى هذا المرفق . وقد وجد مذكورة لفصله لاسباب تعدل هذا النظام كما طلب اعطاء بعض العلاجات ليد ير عام المؤسسة باختياره الجهة التنفيذية التي تتولى تنفيذ الامور وفي ما هو مرسوم ويقرر من قبل مجلس الادارة .
وطليه المتابعة على ما ذكر .

بمسيرة مايلي :-

اولا - المتابعة على ترشيح الاشخاص الاتية اسماؤهم اجماعا لمجلس ادارة مؤسسة الخطوط الجوية السعودية .

- ١ - الشيخ سعد الموسى
- ٢ - الشيخ وهيب بن زهر
- ٣ - الشيخ سليمان العليان

بالاقتضاء الى الاعضاء المنصوص عليهم نظاما على ان تكون مدة العضوية ثلاث سنوات وتعطى مكافأة للعضو غير المكومي من كل جلسة الف ريال وللعضو المكومي خمسة الف ريال .

ثانيا - المراقبة على نظام المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية بالسياسة المتبعة لهذا .

ثالثا - وقد نظم مشروع مرسوم ملكي للنظام مرسومه مرققة لهذا .

ولما ذكره حشر

نائب رئيس مجلس الوزراء

نظام

المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية

المادة الأولى : اسم المؤسسة مقرها وشخصيتها الاعتبارية :-

المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية مؤسسة عامة مستقلة
تتبع بالشخصية الاعتبارية وترتبط بوزارة الدفاع والطيران ويكون مقرها
في مدينة جدة ويجوز لمجلس الوزراء أن يقرر نقل مقرها إلى مدينة أخرى
داخل المملكة .

المادة الثانية : أغراض المؤسسة :-

غرض هذه المؤسسة هو القيام بكافة أعمال النقل الجوي والتجاري والمدني
داخل المملكة وخارجها ولها في سبيل تحقيق هذا الغرض :-

- ١- استغلال جميع طرق النقل الجوي .
- ٢- بناء وصناعة وشراء وصيغ وتأجير واستئجار الطائرات والآلات الطيران
وسمات النقل الجوي ومعدات لها ولوازمها وقطع غيارها وكافة ما يلزم
لتنفيذها .
- ٣- إنشاء وصيانة واستغلال مطارات ومطبات طيران ومستودعات ومخازن
ومطبات التخزين أو استئجار الطائرات والآلات الطيران من أن تسرع
سواء كان لحسابها أو لحساب غيرها .
- ٤- استغلال الورش الميكانيكية والميكانيكية الكهربائية وتجارة المركبات
من جميع الأصناف والآلات من جميع الأنواع .
- ٥- الاستغلال بكل ماله علاقة بأعمال التصوير الفوتوغرافي والسينما توافقي
الجو واللاسلكي للاتصال بين المطارات والتفاريق عن الأحوال الجوية
ومراقبة الزراعة وتبغير المحاصيل من الجو .
- ٦- شراء وصيغ الصلوات اللازمة لتحقيق أغراضها واستئجارها وتأجيرها .
- ٧- إقامة المباني والمصارف وتوابعها سواء أكانت مستقلة أو مؤقتة
ويمكن أن تكون بقاعة مباشرة أو غير مباشرة لأغراض المؤسسة .
- ٨- إنشاء وتنظيم المعاهد والمدارس الخاصة بالتعليم العالي للطيران
والملاحة الجوية وتدريب الموظفين على الأعمال التي تدخل ضمن
أغراضها بقصد إيجاد عنصر سعودي جديد بالقيام بجميع الوظائف
الفنية والإدارية والتجارية الداخلة في أغراض المؤسسة .

- ٦- إدارة وإقامة وإعداد حفلات وسابقات ومعارض للطيران .
- ١- متابعة جميع العمليات اللازمة لتحقيق الغرض الذي أنشئت من أجله والمؤسسة أن تساهم أو تشترك بأي وجه من الوجوه مع الشركات أو الهيئات التي تمارس أعمالاً تشابه أعمالها أو التي تعاون نفس تحقيق أغراضها في الداخل أو الخارج وأن تدسجها أو تدمجها بها .

المادة الثالثة : أموال المؤسسة :-

- تتكون أموال المؤسسة من :-
- ١- الأموال المبنية على الوكالة أو المنصبة حالياً للمؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية .
- ٢- الأموال المبنية أو النقدية التي تساهم بها الخزنة العامة للدولة .
- ٣- القروض التي تمنحها المؤسسة .
- ٤- الدخل الذي تحققها المؤسسة من متابعة النشاط الذي يدخل ضمن أغراضها .
- ٥- الهبات والتبرعات التي يتلقاها مجلس الإدارة .
- وتودع أموال المؤسسة في البنك أو البنوك التي يعينها مجلس الإدارة .

المادة الرابعة : إدارة المؤسسة :-

- يتولى إدارة المؤسسة مجلس مكون من رئيس وثلاثة أعضاء يشكل على النحو التالي ١-
- ١- وزير الدفاع والطيران أو من ينوبه رئيساً للمجلس .
- ٢- مدير عام المؤسسة _____ عضواً .
- ٣- وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني _____ عضواً .
- ٤- وكيل وزارة الحاسبات _____ عضواً .
- ٥- وكيل وزارة التجارة والصناعة _____ عضواً .
- ٦- المشرق العام للطيران المدني _____ عضواً .
- ٧- ثلاثة أعضاء يعينون بقرار من مجلس الوزراء بناءً على ترشيح وزير الدفاع والطيران ويحدد في هذا القرار مدة العضوية والكفاءة التي تستحق مقابل العضوية وفي حالة تمدد الوكلاء للوزارة تختار كل وزارة الوكيل الذي يطلبها في المجلس (١)

المادة الخامسة : سلطات مجلس الإدارة :-

مجلس الإدارة للمؤسسة هو السلطة العليا المهيمنة على شؤونها وتصرف أمورها ووضع السياسة العامة التي تدير عليها دون التقيد بالنظم الإدارية والمالية المتبعة في الوزارات والمصالح الحكومية وله في سبيل ذلك دون تحديد اختصاصه .

(١) حلت هذه المادة بالمرسوم الملكي رقم (٦/م) وتاريخ ١٤٠٠/٧/٥هـ ، فمر ما صدر بشأنه

- ١- إصدار اللوائح والقرارات العالمية والإدارية والفنية والداخلية بما في ذلك ترشيح الوظائف وتعديلها .
- ٢- اقتراح اللوائح المتعلقة بتعيين موظفي الهيئة واستخدامها ومساكنها وترقيتهم وتعديل مرتباتهم وأجورهم وكافاتهم ومساكنهم من ميزات معينة أو نقدية ، وغير ذلك دون التقيد بالنظم واللوائح الخاصة بذلك بقرار من مجلس الوزراء ، على أنه فيما يتعلق بمعاشات التقاعد فإن المؤسسة ملتزمة بتطبيق نظام التقاعد المدني لموظفي الدولة . أما العمال فتطبق عليهم النظم الخاصة بالعمل والعمال .
- ٣- إقرار مشروع الميزانية الخاصة بالمؤسسة ، ولا تكون ميزانية المؤسسة نافذة إلا بعد التصديق عليها بمرسوم ملكي .
- ٤- إقرار مشروع الحساب الختامي للمؤسسة بقصد المصادقة عليه من الجهة المختصة نظاما .
- ٥- تعيين كبار موظفي المؤسسة والمستشارين والخبراء وتعديل رواتبهم وكافاتهم ومساكنهم .
- ٦- شراء جميع الطائرات وتأجيرها واستئجارها .
- ٧- إبرام الاتفاقيات مع المؤسسات أو الشركات التي تشترك وأياها في نفس الغرض ولا تشارك في الموترات والمنظمات والهيئات الدولية التي تختص بمشاكل النقل الجوي المدني أو البحري .
- والمجلس أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يهيئ إليها بعض اختصاصاته ، ويجوز له أن يعهد لرئيس المجلس أو مدير عام المؤسسة ببعض اختصاصاته كما له أن يفوض هو أو أكثر للتقيام ببعضه معددة .

المادة السادسة : اجتماعات مجلس الإدارة :-

يتمتع مجلس إدارة المؤسسة في مقر المؤسسة أو في مدينة محددة بها بدعوة من رئيسه ويجب ألا تقل الجلسات التي يعقدها المجلس من عشرة جلسات في السنة . ولا يكون انعقاد المجلس صحيحا إلا إذا حضره خمسة أعضاء على الأقل بما فيهم الرئيس وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس ؟

المادة السابعة : مدير عام المؤسسة :-

يعين للمؤسسة مدير عام تكون مهمته إدارية ويصدر بتعيينه قرار من مجلس الوزراء بناءً على ترشيح وزير الدفاع والطيران ومعددة القرارات مقدار راتبه .

(١) هفت هذه المادة بالمرسوم الملكي رقم (٢/م) وتاريخ ١٤٠٠/٣/٥ هـ ، نظر ما صدر بشأن النظام

- يمارس المدير العام الاختصاصات التالية :
- ١- التحضير لاجتماعات مجلس الإدارة .
 - ٢- تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الإدارة .
 - ٣- الاشراف على موظفي المؤسسة واستخدامهم وصالحها طبقاً لما تحدده اللوائح .
 - ٤- اعداد الاثر بالصروفات الخاصة بالمؤسسة وله أن يفوض غيره في ذلك .
 - ٥- الاشراف على تحضير مشروع الميزانية العامة للمؤسسة ومشروع الحساب الختامي وتحديد اللوائح موعد تقديمهم مشروع الميزانية ومشروع الحساب الختامي .
 - ٦- مباشرة ما تؤوله اياه الانظمة ولوائح المؤسسة وقرارات مجلس الإدارة من اختصاصات [توسع عدم الاخلال بما تنص عليه أحكام هذا النظام يعتبر رئيس مجلس إدارة المؤسسة هو المرجع الأعلى للمدير العام]

يمثل المدير العام المؤسسة في صلاتها بالاشخاص الاخرين وأمام القضاء ، وينوب عنها في قبول الهبات والتبرعات وإبرام وتوقيع العقود وذلك في حدود ما تنص عليه أحكام هذا النظام ولوائح المؤسسة وقرارات مجلس الإدارة .

يكون للمؤسسة ميزانية سنوية من ميزانية الدولة، وتعد ميزانية المؤسسة على نط الميزانيات التجارية ، ويعد مجلس إدارة المؤسسة ميزانية سنوية وحسابات بالارباح والخسائر وتقريراً مفصلاً عن نشاط المؤسسة خلال سنتها المالية وعن مركزها المالي في ختام السنة ذاتها . وتكون السنة المالية للمؤسسة هي السنة المالية للدولة.

مع عدم الاخلال بالرتابة اللاحقة لديوان المراقبة العامة فان لمجلس الإدارة أن يعين مراقباً أو أكثر للحسابات من الاشخاص الطبيعيين الذ ين تتوفر فيهم الشروط النظامية اللازمة للمعين كمرأجي حسابات للشركات المساهمة ويحدد مجلس الإدارة أتعاب مراقب الحسابات واذا تعدد مراقبو الحسابات فانهم يكونون مسئولين بالتضامن عن أعمالهم في مواجهة المؤسسة .

(١) عطلت هذه فقرة بالمرسوم الملكي رقم (٢/م) وتاريخ ١٤٠٠/٢/٥ هـ ، نظر ما صدر بشأن قانون

تعفى المؤسسة من اداء كافة الرسوم والطوائع وضرائب الدخل عن النشاط
الاقتصادي الذي تمارسه في حدود الأعراس المنصوص عليها في المادة
الثانية من هذا النظام (١)

المادة الثالثة عشر: نفاذ النظام

يلغى هذا النظام ما يتعارض معه من أحكام في الأنظمة واللوائح الأخرى
وينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويحل به من تاريخ نشره . . .

د. بيان

رئاسة مجلس الوزراء

(١) عدلت هذه المادة بالمرسوم الملكي رقم (٩٢/م) وتاريخ ١٤٢٦/٧/١١ هـ . انظر ما صدر بشأن النظام .

ما صدر بشأن النظام

الرقم - ٢ / ٢

التاريخ - ١٤٠٠ / ٢ / ٥ هـ

بموجب المذكرة رقم

تحت ملاحظة من هذا المجلس رقم

تحت الملاحظة رقم

بعد الاطلاع على المادة العشر من نظام مجلس الوزراء الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٨) وتاريخ

١٤٢٧ / ١٠ / ٢٢ هـ

بعد الاطلاع على نظام المؤسسة العامة للدفاع والخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي

رقم (٢٤/م) وتاريخ ١٤٢٨ / ٨ / ١٨ هـ

بعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (٧٢/م) وتاريخ ١٤٢٨ / ١١ / ١٤ هـ، المعدل للمادة الرابعة

من النظام المذكور .

بعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٢٥) وتاريخ ١٤٠٠ / ١ / ١٦ هـ

رسمياً بما هو آت

اولاً - تعديل المادة الرابعة من نظام المؤسسة العامة للدفاع والخدمة المدنية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (٢٤/م) وتاريخ ١٤٢٨ / ٧ / ١٨ هـ، والمعدلة بالمرسوم الملكي رقم (٧١/م) وتاريخ ١٤٢٨ / ١٢ / ١٤ هـ، ليصبح نصها كالتالي :-

(يتولى ادارة المؤسسة مجلس يرأسه سمو وزير الدفاع والاطيران او من ينيده وتسعة اعضاء يصدر

بمقتضى قرار من مجلس الوزراء) بما في ترشيح وزير الدفاع والاطيران من تتوفر فيهم المؤهلات

الخاصة ويكون من بينهم :-

١ - ساه وزير الدفاع والاطيران لشؤون الطيران المدني ، وقد يرأس المؤسسة ورئيس الطيارين

المعدن

٢ - ممثلون من الجهات الحكومية ذات العلاقة .

٣ - من يرشحهم وزير الدفاع والاطيران من غير هؤلاء .

ويحدد قرار مجلس الوزراء فترة عضوية من يختارهم ويحدد الكفاءة التي تمنح مقابل عضوية المجلس .

- ثانياً - تعدل المادة السادسة من نظام المؤسسة العامة للخداوط الجوية العربية السعودية به المادة ٨٥
 بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٤) وتاريخ ١٨/٧/١٤٢٥هـ ليصبح نصها كالتالي :-
 (ينعقد مجلس إدارة المؤسسة في مقر المؤسسة أو في مدينة يحددها بدعوة من رئيسه وبحسب
 الاقتراحات التي يحددها المجلس من عشر جلسات في السنة .
 ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً الا اذا حضره ستة اعضاء على الاقل بما بينهم الرئيس
 وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين فاذا تساوت الاصوات يرجح الجانب الذي صوت معه الرئيس)
 ثالثاً - تعدل الفقرة الأخيرة من المادة الثامنة من نظام المؤسسة العامة للخداوط الجوية العربية
 السعودية به المادة ٨٥ بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٤) وتاريخ ١٨/٧/١٤٢٥هـ ليصبح نصها كالتالي :
 (ويصدر الامر بالاعمال بما تشرطه احكام هذا النظام معترفاً ورئيس مجلس إدارة المؤسسة أو من
 ينييه هو المرجع الا على المدير العام) .
 رابعاً - على نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية والامارات تنفيذ مرسومي هذا ...

قرار رقم ٢٥ تاريخ ٢٦/٢/١٤٠٠ هـ

ان مجلس الوزراء،

بعد الاطلاع على المعاملة المرافقة لهذا الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٢٨٠٥ في ١٩/٢/١٤٠٠ هـ والنشطة على خطاب سمو وزير الدفاع والطيران ورئيس مجلس إدارة المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية رقم ١/١/٢٨/٢/٢٤٤ وتاريخ ١٧/٢/١٤٠٠ هـ بشأن تعديل المادتين الرابعة والخامسة من نظام المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية الصادر بالرسوم الملكي رقم ٢٤/م وتاريخ ١٨/٢/١٣٨٥ هـ،
ومعد الاطلاع على نظام المؤسسة المذكور أعلاه،
ومعد الاطلاع على الرسوم الملكي رقم ٢٢/م وتاريخ ٢٨/١٢/١٣٩٤ هـ،
بمستمر ما يلي:

أولاً : تعديل المادة الرابعة من نظام المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية الصادر بالرسوم الملكي رقم ٢٤/م وتاريخ ١٨/٢/١٣٨٥ هـ والمعدلة بالرسوم الملكي رقم ٢٢/م وتاريخ ٢٨/١٢/١٣٩٤ هـ ليصبح نصها كالتالي :-
(ينوبل إدارة المؤسسة مجلس يرأسه سمو وزير الدفاع والطيران أو من ينوبه وشعبة أعضاء يصدر بتصميمهم قرار من مجلس الوزراء) بما على ترشيح وزير الدفاع والطيران من تتوفر فيهم المؤهلات المناسبة ليكون من بينهم :-
١ / ساهد وزير الدفاع والطيران لشؤون الطيران المدني ، ومدير عام المؤسسة ورئيس الطيران المدني ،

٢ / ممثلون عن الجهات الحكومية ذات العلاقة .

٣ / من يرشحهم وزير الدفاع والطيران من غير هؤلاء .

ومحدد قرار مجلس الوزراء فترة عضوية من يختارهم وبمقدار الكفاية التي تمنح مقابل عضوية المجلس
ثانياً : وتعديل المادة السادسة بالنص الآتي :

ينعقد مجلس إدارة المؤسسة في مقر المؤسسة أو في مدينة يحددها بدعوة من رئيسه وجب الا تقل الجلسات التي يعقدها المجلس عن عشر جلسات في السنة،
ولا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا اذا حضره ستة اعضاء على الأقل بما فيهم الرئيس وتصدر القرارات بأغلبية الحاضرين فإذا تساوت الأصوات يرجح الجانب الذي صوت له الرئيس.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المملكة العربية السعودية
الوزارة العامة لمجلس الوزراء

الرقم
التاريخ
التابع

الموضوع

ثالثاً : تعديل الفقرة الأخيرة من المادة الناجمة من نظام المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م / ٢٤ وتاريخ ١٨ / ٢ / ١٣٨٥ هـ ليصبح نصها كالآتي (وبعد عدم الإخلال بما تقتضيه أحكام هذا النظام يحقتر رئيس مجلس إدارة المؤسسة أو من ينوب عنه هو المرجع الأعلى للمدير العام) .
وأما : فقد نظم مشروع مرسوم ملكي بذلك حوته مرافقة لهذا .
ولما ذكره ...

نائب رئيس مجلس الوزراء





الرقم : م/٤٧

التاريخ ١٤٢٦/٧/١١ هـ

بسم الله تعالى

نحن عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود

ملك المملكة العربية السعودية

بناءً على المادة (السبعين) من النظام الأساسي للحكم ، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩٠/د) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ

وبناءً على المادة (العشرين) من نظام مجلس الوزراء ، الصادر بالأمر الملكي رقم (١٣/د) وتاريخ ١٤١٤/٣/٣ هـ

وبناءً على المادة (الثامنة عشرة) من نظام مجلس الشورى ، الصادر بالأمر الملكي رقم (٩١/د) وتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ

وبعد الاطلاع على نظام المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٤) وتاريخ ١٣٨٥/٧/١٨ هـ

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الشورى رقم (٥٦/٦٠) وتاريخ ١٤٢٥/١١/١٤ هـ

وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (١٢٦) وتاريخ ١٤٢٦/٧/١٠ هـ

رسمنا بما هو آت ،

أولاً ، تعديل المادة (الثانية عشرة) من نظام المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية

السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٤) وتاريخ ١٣٨٥/٧/١٨ هـ ،

لتصبح بالنص الآتي ، "تطس المؤسسة من أداء جميع الرسوم والطوابيع

وضرائب الدخل عن النشاط الاقتصادي الذي تمارسه في حدود الاطراف

المنصوص عليها في المادة (الثانية) من هذا النظام ، ويشمل هذا الإعفاء

رسوم وقود الطائرات دون أنواع الوقود الأخرى التي تستهلكه المؤسسة".

ثانياً ، على سمو نائب رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ

مرسومنا هذا.

عبدالله بن عبدالعزيز



إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ١٩٩٣٩/ب وتاريخ ٢٣/٥/١٤٢٦ هـ ، المشتملة على خطاب معالي وزير المالية رقم ١/س/٣٠٨٨ وتاريخ ١١/٣/١٤٢٤ هـ ، المرافق له المحضر الذي وقعه معاليه ومعالي وزير البترول والثروة المعدنية ، المتضمن التوصية بعدم إعفاء المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية من دفع رسوم جميع أنواع الوقود باستثناء وقود الطائرات الذي تستهلكه ، والمشملة كذلك على بريقة صاحب السمو الملكي ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام رقم ١/١/٤/٨/١٢/١٠٩٤٢ وتاريخ ٩/٧/١٤٢٤ هـ ، والمشملة أيضاً على خطاب معالي الأمين العام للمجلس الاقتصادي الأعلى رقم ١٦٥/م/٢٦ وتاريخ ٢١/٥/١٤٢٦ هـ في شأن الموضوع .

وبعد الاطلاع على نظام المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية ، الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٢٤) وتاريخ ١٨/٧/١٣٨٥ هـ .

وبعد الاطلاع على المحضرين رقم (٣٤٣) وتاريخ ٢٦/١٠/١٤٢٤ هـ ، ورقم (٧٤) وتاريخ ٢٧/٢/١٤٢٦ هـ ، المعدين في هيئة الخبراء .

وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٥٢/٦٠) وتاريخ ١٤/١١/١٤٢٥ هـ .


وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٣٠٩) وتاريخ ٥/٦/١٤٢٦ هـ .



يقرر مايلي :

أولاً : تعديل المادة الثانية عشرة من نظام المؤسسة العامة للخطوط الجوية العربية السعودية الصادر بالمرسوم الملكي رقم م/٢٤ وتاريخ ١٨/٧/١٣٨٥ هـ ،
لتصبح بالنص الآتي : "تعفى المؤسسة من أداء جميع الرسوم والطوابع وضرائب الدخل عن النشاط الاقتصادي الذي تمارسه في حدود الأغراض المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا النظام ، ويشمل هذا الإعفاء رسوم وقود الطائرات دون أنواع الوقود الأخرى الذي تستهلكه المؤسسة" .
وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرافقة لهذا .

ثانياً : على وزارة المالية - وبالتنسيق مع الجهات المعنية - دراسة إمكان إلغاء الإعفاءات الأخرى الواردة في المادة (الثانية عشرة) من نظام المؤسسة .


رئيس مجلس الوزراء

